

اريتريا: هل يستقيم حضور المنظمة الافريقية وعود تاريخها أعوج؟

محمد دبساي *

■ ثمة تساؤل يلوح في الأفق عن دور منظمة الوحدة الافريقية لحل قضايا شعوب القارة، وعن صفة الاخفاق التي تضاف بعض ما يطرح في إطارها، فهل السبب في ذلك نقص علمي تعسفي منه المواثيق والنظم والأحكام التي تفسر هذه المنظمة؟ أم هناك أمور جوهرية تجهلها وربما تجهلها حتى من هم على رأس العمل في هذه المنظمة؟

المؤكد بأن فكرة انشاء هذه المنظمة الإقليمية كان من أجل توحيد القرار السياسي الافريقي وتطوير شعوب القارة والمساهمة في حل مشاكل الدول الأعضاء وخلافاتها السياسية منها والاقتصادية، لينعكس ذلك بدوره في صنع حال من الأمن والاستقرار والرخاء لشعوب القارة، وتخفيف العبء عن كاهل المواطن الافريقي، وتذليل الصعاب التي تواجهه. وتؤكد لنا السيرة السياسية والاجتماعية للشعوب الافريقية بأن هذه المنظمة وفكرة انشائها لم تكن محصورة في اتجاه ما يسمى بافريقيا السوداء وحركة الزنوج، كما كان يترقبها البعض أن تكون، وبالذات المشروع الانغلو-ساكسوني، بل كان لهذه المنظمة مساهمتها وأثرها السعيد في تعزيز الوحدة الافريقية عن طريق تأكيد الشخصية الافريقية ويجاد وحدة الفكر. ومن هنا كان للمنظمة دور مؤثر ومباشر في صنع القرارات الافريقية أو المساهمة في صنعها سلباً وإيجاباً عبر مسيرتها الطويلة. ولسنا هنا بصدد محاكمة هذه المنظمة الإقليمية، ولا اطلاق الأحكام عليها جزافاً، ولكن من المفيد قراءة سيرة العمل الافريقي من الزاوية اريترية كجزء من الحراك الذي تتولى المنظمة مساهمة تطويره وتطويره. وربما كانت علاقة الشعب اريتريري وعضوية بلاده في المنظمة حديثة العهد، لكن علاقة القيم الإنسانية والجغرافية جعلت من قدر الإنسان اريتريري أن يأخذ موقعه كجزء من شعوب هذه القارة. ولكوننا جزءاً من الكيان الافريقي، فالواجب يحتم علينا المساهمة، أقلها في أن نقول رأينا بصراحة في المنظمة، وتحديداً مواقفها الأخيرة من النزاع الحدودي اريتريري - الاثيوبي.

فمنذ اندلاع الحرب الشرسة بين اريتريا واثيوبيا في أيار (مايو) ١٩٩٨ ووسائل الإعلام تنقل لنا من وسط عيترية غبار المذابح وشاهد مروعة وكآتها انتحار جماعي، وهنا المغنيون يسألون: إلى متى سيعيش إنسان هذه المنطقة في حال من القلق المستمر؟ ومن المستفيد من هذه الحرب؟ وأين دور منظمة الوحدة الافريقية؟ وفي محاولات عدة للإجابة على هذه الأسئلة، غابت عن كثيرين الخلفية التاريخية لشعوب المنطقة وعلاقة الامتين اريترية والاثيوبية.

وهناك حلقات عدة توطر هذه العلاقة وتتأثر كل منها بالآخرى وبالظروف السائدة في البنية الاجتماعية والتاريخية. بدأت العلاقة تتطور بين الامتين إلى الأسوأ وبدأت تستحوذ على الشغنين مثالية غير نبيلة، لأن الطرف

الاثيوبي حاول وبشدة إدخال الخسد اريتريري في عصبية القومية الاثيوبية، أي أن الصراع بات بين قوى تحاول أن تصون مجتمعا وهويتها، وأخرى تتحرك لاحتوائه والهيمنة عليه، وكانت منظمة الوحدة الافريقية ملمة بهذا الواقع وخلفيته التاريخية.

وبدأ يظهر الخلل عند الوصول إلى نقطة الدولة والسيادة المرهونة بشروط ثقافية وتاريخية وبيئية لتكون الأساس لإبراز هوية الانتماء، وهذا ما سعت إليه اريتريا، واعتبرته اثيوبيا خرقاً وتجاوزاً لعقيدتها الخرافية، وللأسف تقرر منظمة الوحدة الافريقية بنزعة التجاوز الاثيوبية هذه جهراً. لأن للمنظمة فهماً ضيقاً يدور حول المؤشرات التي تحمل على أوجه التشابه في تلك البقعة الجغرافية وروابطها الثقافية المبنية تبعاً لمقتضيات الظروف التاريخية التي خلقت بدورها القيم الثقافية المشتركة للشعبين اريتريري والاثيوبي. علماً بأن المزج الثقافي هذا فرض على الشعب اريتريري، ولم يكن اختيارياً. كما تتوجس المنظمة من مسألة عريقة اريتريا (عربية افريقية)، وعليه كانت تقف وبشدة ضد استقلال اريتريا في كثير من المواقف، وهو أيضاً الهاجس نفسه الذي عانت ولا تزال تعاني منه اثيوبيا. ولكن لا بد من القول الآن بأن الموقف والموقع يختلفان تماماً على المستوى الشعبي والحكومي عن الماضي، وبأن المرونة التي ظهر بها أخيراً الجانب اريتريري في

وغيره، وفي إطار هذه المظالم الواضحة، أي غيب يحلم به الشعب الإريتري أن يأتيه من هذه المنظمة التي أصبح موقفها شبه طرف في النزاع ولم تتخذ موقفاً صريحاً وواضحاً من الحرب الدائرة بين الدولتين إريتريا واثيوبيا، بل اتسمت تشريعاتها بنوع من الغموض. وحتى النخبة التي تؤهلها امكانياتها المساهمة في حل هذا الصراع اعتمدت على مشروع المنظمة كمرجعية، ولذا غابت عن المساهمة في مشروع السلام، ولو أن هذه النخبة تعي بأن الطرف الاثيوبي وحججه الواهية لا تتعدى في كل الحالات إطار المصالح الانانية والنظرة التوسعية، ولكن نتيجة لمواقف المنظمة المشكوك فيها يقف هؤلاء المختصون عاجزين أمام التوصل إلى صياغة مشروع قانون دولي يلزم طرفي النزاع للوصول إلى صيغة توفيقية، ولذا حتى المجتمع الدولي لم يكن على استعداد لإدانة اثيوبيا. فهل السبب في ذلك يعود لأن الحركة الكلاسيكية للعمل السياسي وآلية التعامل عودتنا بأنه وقبل أن تأخذ مشاكل الشعوب طريقها إلى مشروع قرار دولي، يجب أن تمر بمختبرات المنظمات الإقليمية؟ ويؤخذ برأيها مأخذ الجد؟

وفي كل الأحوال على هذه المنظمات أن تتسم بالحياد والحكمة في قراءاتها لكل الصراعات التي تتم في إطار اقليمها نظراً لجسامة المسؤولية التي تقع على عاتقها وخوفاً من نصرة الظالم. ومن خلال متابعتنا للصراع الإريتري - الاثيوبي كنا نلاحظ منذ البداية موقف المنظمة المنحاز إلى الجانب الاثيوبي، ومواقف المنظمات التي تعمل في إطار الأمم المتحدة، بل وفي فترة من الفترات تبنت هذه المنظمة مشروع القرار الاثيوبي ليكون ورقة عمل في حل النزاع مع إريتريا. وهذه الاخفاقات في إطار منظمة الوحدة الافريقية كانت واضحة من الوهلة الأولى، لأنها تتعامل مع مشاكل الدول الافريقية الأعضاء حسب خصوصية كل دولة وخصوصياتها على حدة (مفترقة)، وهذا النمط في التعامل بدأ بدوره يشكل عائقاً كبيراً يقف أمام تطوير

مختلف الحلول المثالية والمناسبة في مسيرة العقيدة الافريقية، وبشكل سريع دائماً تناظر الإرادة السياسية لمواقف الدول الأعضاء في المنظمة، ليكون القرار الإفريقي تحت رحمة تجمعات أرهقت عبر الزمن حتى أصبح القرار السياسي الإفريقي يؤخذ بأساليب عاطفية وبعيداً عن التصور العلمي والقراءة الجادة، وهذا النهج صنع بدوره فجوة بين صدقية المنظمة ومدى جدية المواطن الإفريقي واستعداده التعامل معها مستقبلاً.

هذه الوضعية تفرض علينا القول بأنه من المعروف أن العناصر السلبية والإيجابية ترافق نمو الأمم، وتظهر الأفعال وردود الأفعال في حراكها، وهذا شيء طبيعي، ولكن إن تتصارع الشعوب بشراسة ويحترق الآلاف في لهيب هذه

الغمامة وعدم المطالبة بتعويضات عن حرب استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً ودمرت البنية الأساسية الإريتريّة، لم تكن عفوية، بل كانت مشروطة ولو في الخفاء للحصول على مقابل سياسي واجتماعي وتاريخي، وفي إطار هذا المناخ يبادر الخطاب السياسي الإريتري في تلمس علاقات قوية ومد جسور للتعاون مع اثيوبيا، حتى النظام العالمي الجديد تنبه لهذا الود بين القيادتين الإريتريّة والاثيوبية ومن ثم زار الرئيس بيل كلينتون المنطقة وبارك مشروع القيادات الإفريقية الشابّة، وآخرون تساءلوا عن طبيعة العلاقة بين الرئيس الإريتري اساياس افورقي ورئيس الوزراء الاثيوبي ملس زيناوي، ولكن ما خفي كان اعظم، لأن العقل الاثيوبي يعيش تحت تأثير هاجس الحفاظ على شرف الحدود والقبيلة، وبدأ في خوض الاختبار الصعب الخاص باستقلال إريتريا وخروجها من بيت الطاعة والولاء والنفوذ المطلق، ولذا لم تقبل النفس الاثيوبية هذا التحول لأن المساس بالخارطة السياسية والجغرافية بالنسبة إليهم دمار لعقيدتهم، لأن هناك إرثاً مثقلاً تنوارته أنظمة الحكم في هذا البلد.

ويبدو أن التعامل في إطار منظمة الوحدة الإفريقية مع أسمرأ واديس ابابا يتم من خلال كون إريتريا حديثة العهد واثيوبيا الدولة التي تحتضن مقر المنظمة الإفريقية، وهذه معادلة من الصعب التعامل في إطارها بإنصاف في أروقة المنظمة، فالنظام السياسي القائم على رأس الحكم في اثيوبيا يعي سلفاً بأن المنظمة ستقوم الأمور بهذه المعايير، وسيتم دعم مواقفه في كل الأحوال. نلاحظ ذلك من لغة الخطاب السياسي الاثيوبي، واطروحة المنظمة الداعمة له في

السياحة السياسية الإفريقية والدولية، والتي كان لها الأثر المباشر في تعكير الأجواء أكثر بين طرفي النزاع الإريتري والاثيوبي.

فدور المنظمة الصامت دفع بالاثيوبيين التماسدي تجاه الشعب الإريتري مجدداً، وبالتحديد ذلك الذي كان يعيش في المدن الاثيوبية، فقد تم طرد قرابة الثمانين ألف مواطن إريتري كانوا مقيمين في شكل دائم هناك، وتم الاستيلاء على كل ممتلكاتهم، بل حتى حاجياتهم الشخصية، ولدى المنظمة تقارير في هذا الشأن، لكنها لم تحرك أي ساكن، كذلك تم طرد ممثل إريتريا ونفيرها في المنظمة من دون استشارتها أي (المنظمة)، وكان بقرار من النظام الحاكم في دولة المقر، يومها كان يحرض أن تطف المنظمة ضد هذا القرار، لأنه قرار تم اتخاذه من دون العودة إلى مواطنيها ونظم وأحكام المنظمة، بل اهانت فيه اثيوبيا كل الاعراف التي تسيّر المنظمة والديبلوماسية الإفريقية، الكل توقع يومها إجراء صارماً من قبل المنظمة، حتى لو كان يضطرها ذلك لنقل المقر إلى أي دولة افريقية أخرى محايدة.

وأمام أعين العالم. فاي وحدة افريقية هذه؟ هل نعتد لدينا بأن الوحدة الافريقية قصرية؟ وحتى لو اردنا القول، حسب ادعاءات البعض، بأن اريتريا كانت ترفض مبادرة الوحدة الافريقية ولا تريد السلام، وان الاثيوبيين يرغبون في السلام وقبلوا بهذه المبادرة وتلك وكل المبادرات فكيف سيتم تفسير الموقف الاثيوبي الأخير وبعد قبول اريتريا بالمبادرة وموافقها على طرح الافريقي وتأكيد ذلك في القمة الافريقية الأخيرة في العاصمة الجزائرية؟ هل لم تكن واضحة للمنظمة والمجتمع الدولي الادعاءات والحيل الاثيوبية؟ والآن وبعد ان أصبح كل شيء واضحاً من قبل الاثيوبيين ورفضهم الرسمي من خلال مؤسساتهم الدستورية لمشروع السلام الافريقي، ألم يتأكد ذلك للمنظمة الاقليمية والعالم بأن الرهان على اثيوبيا أصبح مشروخاً، وهل هنالك اجراء تم اتخاذه من قبل المنظمة تجاه اثيوبيا؟

ثمة افتراض يقول إن الحرب التي أشعلتها اثيوبيا مع اريتريا تحوي في الخفاء مشروع توسع من أجل تغيير خارطة السياسية والجغرافية للمنطقة وحول البحر الأحمر بما فيه الدول التي تقطن شواطئه العربية. وان نهج القيادات الاثيوبية مهما اختلفت عقيدتها السياسية هو نفسه، ذلك الذي يعيش تحت تأثير كيمياء تفاعل النفس المهوسه بفنون التوسع. لذلك يبدو ان لا مجال في قضية من هذا النوع للانتقاسات المزدوجة والحلول التوفيقية، لأن فلتان العيار السياسي سيفتح المجال أمام كل الطامعين للتدخل بحجج استراتيجية تتمثل في حماية البحر الأحمر والملاحة الدولية، وفي هذا الإطار سيجد النظام في اديس ابابا ضالته أقلها لكي يجد لنفسه منفذاً بحرياً على شاطئ البحر الأحمر، وهو الحلم الذي يراود حكام اثيوبيا منذ القدم. لذا على الأمة العربية والافريقية والمجتمع الدولي ان يعوا مسؤوليتهم تجاه المنطقة بآثارها والمخاطر التي تدور حولها بزعامة اثيوبيا، لأن كل المؤشرات تدل على ان المنطقة مقبلة إلى ويلات لن يفيد الندم أمام عظمتها. ونطالب بشدة منظمة الوحدة الافريقية ان تكون محايدة وتبتعد عن مخطط التبعية الذي يمارس تجاهها من قبل اثيوبيا بصفتها دولة المقر، وأن تعطي مساحة واسعة للقرار السياسي الافريقي، أي عدم افرقته أكثر مما ينبغي، واشراك الآخرين مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والفعاليات السياسية الأخرى.

* كاتب اريتري مقيم في لندن.

الحروب الخاطئة وإهدار الطاقات والإمكانات البشرية، هي الكارثة بعينها ولا عذر فيها لمن فرضها. ومن الوهلة الأولى لاندلاع الحرب اريتيرية - الاثيوبية كان في الامكان حصرها في إطار ضيق، ولكن النظام في اديس ابابا فضل لغة السلاح على الحوار، وجاؤ نقل المعركة من المناطق الحدودية إلى المدن بقصفه العاصمة اريتيرية أسمرا، مما دفع بالصراع أن يتجاوز محليته وياخذ طابعاً ومنحى خطراً، حيث وصل بسرعة إلى مسامع العالم، وبدأ دور منظمة الوحدة الافريقية المنحاز إلى الجانب الاثيوبي يظهر.

وفي إطار هذا الأضفاق الذي بدأ يمارس يومياً، بدأ الكل يركن في البحث إلى المعلومة السطحية، ولعدم جدية المنظمة تبنت ما كان يعرف يومها بالمبادرة الأميركية - الرواندية، ولو أنه في الواقع لا يوجد هنالك شيء اسمه مبادرة أميركية - رواندية، والمطلع على الحقائق الأساسية لهذا الصراع يدرك تماماً هذه الحقيقة، أي كل ما في الأمر كانت هناك مجموعة اقتراحات ساهمت الحكومة اريتيرية في صياغتها لتكون ورقة عمل بدائية تهئ للمناخ والأرضية لمشروع مبادرة سلام كاملة، ولكن لوجود مناخ آخر في أروقة المنظمة، تعثر العقل السياسي الافريقي في إفران صيغ توفيقية أقلها لايقاف الاقتتال بين البلدين، ولذلك حاول الاستعانة بالعقلية الغربية، وهي عقدة تعاني منها شعوب كثيرة في افريقيا وآسيا. وتم استيراد سوزان رايس، إحدى موظفات الخارجية الأميركية، ولكن هذه المسكنة عادت من حيث أتت بعقدة نفسية سياسية سلبية. ونتيجة لذلك راح ضحية الحرب قرابة المئة وخمسين ألف قتيل من الطرفين، وبسرعة تبنت المنظمة المبادرة الأميركية - الرواندية، وتم التطنيل لها، وتدخل في الموضوع رؤساء بعض الدول الافريقية لايجاد صيغة توفيقية بين طرفي النزاع، ولكن سرعان ما فاكدوا بأنه لا يوجد نص صريح في هذه المبادرة، وعاد الكل إلى موقعه. والنظام المتكامل في اثيوبيا كان يعني تماماً لهذه الحقيقة، أي عدم وجود مشروع سلام متكامل تحتويه المبادرة المذكورة، ولهذا سارع بقبول الاقتراح الذي عرف بالمشروع الأميركي - الرواندي.

أما أسمرا فكان لها نوع من التحفظ تجاه هذا المشروع الذي رأت فيه بأنه يحتوي على

مبادرة مبتورة يتكلمها عدم الوضوح والإنصاف بها من اراد تسميتها بمبادرة، وفجأة انقل المشروع إلى يوركتينا فاسو وإلى عواصم أخرى ونظام اديس ابابا ينفذ مخططاته دون رقيب، ولأن كل الجرائم ترتكب ضد اريتريين بعلم منظمة الوحدة الافريقية، فما كان أمام المجتمع الدولي بدوره إلا أن يستنكر ولكن بتحفظ شديد، وحتى القرار الذي صدر من الولايات المتحدة وأيده مجلس الأمن والخاص بايقاف القصف الجوي بين الطرفين، تجاوزته اثيوبيا، وكانت تقصف المدن والقرى اريتيرية جهراً